مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٣)

داعش في العراق
بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الأمنية
(دراسة تحليلية)

أ.م. حسين عليوي المفرجي
م.م. ضحى مهند الحمداني

المقدمة

كان سقوط النظام السياسي العراقي بعد الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣ تحول كبير في ميكانزم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عبر استراتيجية جديدة بنيت على اساس فكري–سياسي للمحافظين الجدد في البيت الأبيض وعلى منطق استند أساساً على فكرة دمقرطة الأنظمة الشمولية لإرساء محددات ثابتة بهدف إعادة هيكلة وبناء الشرق الأوسط وفق منطق براغماتي–جيوستراتيجي يضمن الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في أهم نقاط قوس الأزمات في العالم , ورغم هذه الحقيقة ألاَّ أنَّ ما جرى في العراق دراماتيكياً في مخرجاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبشكل تجاوز في حساباته الأهداف الأمريكية المخططة فلم ينتج عنه بناء دولة مدنية تستند على فهم متساوق مع المنطق الأمريكي لما يسمى بالديمقراطية المعاصرة , ويعود ذلك في جزء كبير منه الى طبيعة المجتمع العراقي الذي تعايش نفسياً وفكرياً من نظام شمولي–ديكتاتوري لثلاث عقود رَسَخَت الطابع المركزي في الشخصية العراقية , فكانت نتائج الغزو بمثابة زلزال بنيوي–وظيفي للمجتمع العراقي على صعيد البناء المؤسسي والايديولوجية السياسية لنظام الحكم , فلم تكن من نتائج الغزو الأمريكي قيام دولة مدنية قائمة على اساس ديمقراطي في إطار طبيعي لأركان الحقوق والحريات لحماية أفراد المجتمع دون النظر الى الانتماء الفكري والقومي والاثني وفق مبدأ المساواة والعدالة والقبول بالآخر .

لذا أعقب الغزو الأمريكي نتيجة للخلل في الطبيعة الفكرية للنخب السياسية وغياب مشروع سياسي مسبق لنظام الحكم آثار هشة مرتبكة في بناء الدولة العراقية المؤسساتي فاحتل العراق المراتب الأولى ضمن الدول الفاشلة مما زاد في تراكم وتعقد المشكلات التي تراكمت مع ما خلفه النظام البائد من ديون وضعف في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اعقبه خلل في الرؤى السياسية للكتل والأحزاب التي أوكل اليها إدارة الدولة مترافقاً مع التدمير الهائل الذي سببه الغزو في البنى الاقتصادية والبناء المؤسسي والإداري للمرافق العامة ما سبب العديد من المشكلات والأزمات التي اعاقت مأسسة الدولة فكرياً داخل النفسية العراقية وخلف وضعاً مربكاً في إرساء الأسس الفعالة للدولة الحديثة ونجم عنه واقعاً أمنياً واهناً ورؤى مرتبكة لإدارة الدولة مما هيَّأ كل أسباب الخروقات الأمنية والسياسية والاقتصادية .

إن غياب المنطق العلمي لإدارة الدولة والسباق على الأمتيازات أربك النخب الحاكمة في إرساء سياسة للحكم تتوافق مع الهدف العام للتصور الصحيح لأسس الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي وعجل بافرازات ذات بعد أمني وضعت مستقبل العراق في مأزق أمني خطير كان أبرز صوره الفساد المالي والإداري والخروقات الأمنية التي تمثلت بتحول العراق الى ساحة للمجاميع الإرهابية تحت مسميات عديدة ساهمت بخلقها أسباب داخلية وخارجية كان أبرزها الفشل في خلق منظومة أمنية قادرة على استيعاب الوضع السياسي الجديد والتحديات التي ترتبت على الغزو الأمريكي وغياب التنظيم الفكري القادر على استيعاب الشعب العراقي بكل اطيافه العرقية والسياسية ما أدى الى

اتساع الفجوات الأمنية التي تكللت بظهور (تنظيم داعش) الإرهابي كأقسى شكل من أشكال الإرهاب في العصر الحديث والذي حول ثلث العراق الى ساحات للقتل والإرهاب الذي توج بأحتلال مدينة الموصل العراقية في حزيران سنة ٢٠١١ .

إشكالية البحث :

إن الواقع العراقي مابعد سنة ٢٠٠٣ أثبت فشله في إرساء قاعدة إجتماعية سياسية للدولة المدنية مما أتاح الفرصة للمجاميع الإرهابية بصورة عامة و(تنظيم داعش) بصورة خاصة اختراق المنتظم الأمني بفلسفة العنف والصراع الطائفي بدرجة أربكت الرؤيا السياسية والأمنية مما يتوجب التساؤل عن الأسباب التي هيأت المناخ (لتنظيم داعش) في احداث كل هذا الخلل في البناء المؤسسي العراقي مابعد سنة ٢٠٠٣ والأسباب الحقيقية لهذا الخلل الأمني؟ .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان (تنظيم داعش) الإرهابي كان محصلة لأستمرار الفشل البنيوي في مؤسسات الدولة وقصور السياسة الحكومية في بناء منظومة سياسية وأمنية قادرة على دأب التصدعات الناجمة عن الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣ .

منهجية البحث :

لأجل أثبات الفرضية أعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج النظمي التحليلي لدراسة الأحداث وتحليلها للوصول الى نتاج ومخرجات تخدم صانع القرار العراقي .

المبحث الأول

الدولة المدنية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ :ـ

شهد العراق في نيسان من سنة ٢٠٠٣ تغيير للنظام السياسي القائم على (حكم البعث) الذي قام على القمع والاستبداد , ومع تغيير النظام السياسي دخل العراق في مرحلة من الازمات والمشاكل السياسية والأمنية , وبدأ البناء الجديد للدولة بظروف صعبة تمثلت في اشكالات وصعوبات البنية المؤسسي السياسي , والتحديات المتواجدة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية .

المطلب الأول- انهيار النظام السياسي العراقي سنة ٢٠٠٣ :

قامت الولايات المتحدة الامريكية في الربع الأول من سنة ٢٠٠٣ بغزو العراق تحت ذريعة ان نظام صدام حسين يمتلك مخزون من اسلحة الدمار الشامل ويعمل على توجيهها لدعم الإرهاب ولديه صلة بزعيم تنظيم القاعدة انذاك (أسامة بن لادن) , وفي الحقيقة فإن الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش) كان ينظر للعراق على انه يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة واسرائيل سِيَما بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ ايلول ٢٠٠١ فعلى الرغم من عدم مشاركة العراق في ذلك الهجوم بأي شكل من الأشكال , وعدم تنديد العراق به بمثابة مباركة وتأييد لما حدث في نيويورك وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب عملت الولايات المتحدة على تحويل الشرق الأوسط الى ساحة تخدم مصالحها[١] , (ونعتقد بأن الولايات المتحدة هدفت من وراء غزو العراق الى جملة أهداف , فبينما هناك ٨٠٪ من احتياطي الطاقة المستقبلي من النفط والغاز والمياه في اوراسيا فإن العراق يمتلك ١٠٪ من هذا الاحتياطي كما تنظر الولايات المتحدة الى حقول النفط الغير مستغلة في العراق , لذا تعمل على اعادة اعمار وتوجيه خطوط انابيب النفط والممرات البحرية بما يخدم توجهاتها , وبما ان الولايات المتحدة تمتلك ١٢٠ قاعدة في اغلب دول العالم فإن عملية ضم العراق المتقاطع مع سياسة الولايات المتحدة سيخدم امريكا في الهيمنة على العالم) .

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية اجندات خاصة لمرحلة الغزو وما بعدها فقد عملت على التنسيق مع المعارضة العراقية المتواجدة في الخارج سِيَما التنسيق مع «المؤتمر الوطني العراقي» الذي كان يتزعمه «احمد الجلبي» الذي مثل الإطار الرئيس لمعارضي المنفى إذ تم التنسيق بين اعضاء المؤتمر المذكور ووزارة الخارجية الأمريكية لوضع تصور كامل لمرحلة مابعد (صدام حسين) , وعلى الرغم من عدم وجود الثقة والتوافق بين المشاركين في المؤتمر والبالغ عددهم ٣٠٠ شخصاً الا انهم توصلوا الى تقرير يحمل عنوان «الانتقال نحو الديمقراطية في العراق» الذي حمل تصور اساسه التركيز على مبدأ الفدرالية كمبدأ اساسي وحاكم في الدولة العراقية الجديدة اضافة الى بناء نظام سياسي قائم على الديمقراطية البرلمانية والتعددية واعتبار الشريعة الإسلامية

(١) Ipek Danju , Yasar Maasoglu and Naasoglu , The Reasons Behind U.S. Invasion of Iraq , World Congress of Administrative and Political , Adpol , 2012 , PP:684-683 .

مصدر اساسي من مصادر التشريع[٢], وفي الحقيقة فإن عملية التخطيط هذه قد وقعت في اخطاءٍ كبيرة وقد تجلى ذلك بصورة واضحة في مرحلة مابعد الحرب فبينما تناقضت الساحة السياسية الأمريكية حول موضوعة الحرب على العراق سِيَما مايتعلق بذريعة الغزو المتمثلة بإمتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل والتي اكد الأمريكيون انفسهم عدم صحتها فإن التخبط الأمريكي في العراق ولد من جهة أخرى العديد من المؤشرات التي لايزال العراق يعاني منها الى هذا اليوم ونوجزها في الآتي :

١. انهيار بنية الدولة العراقية إذ عملت الولايات المتحدة على تفكيك بنية الدولة دون العمل على اعادة تركيبها , لذا اصبحت عملية بناء الدولة من اكبر الأزمات التي يواجهها العراقيون حتى اليوم[٣] .
٢. زيادة تدهور الوضع الأمني في العراق قابله استمرار تزايد عدد القوات الأمريكية فيه دون أي جدوى وصولاً الى الانسحاب الأمريكي من العراق بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ وفقاً للأتفاقية الأمنية المنعقدة بين الدولتين في سنة ٢٠٠٨ والتي تضمنت حصول الولايات المتحدة على مكاسب ومنافع سياسية واقتصادية مختلفة مقابل عملها على دعم العراق في مكافحة التنظيمات الإرهابية وحفظ الأمن[٤] .
٣. تمزق النسيج الإجتماعي للمجتمع العراقي إذ برزت الخلافات العرقية الشيعية–السنية–الكردية بعد ثلاث سنوات من الإحتلال .
٤. تدمير البنى التحتية دون أي عملية لإعادة الإعمار[٥] .

وبعد ان كان من المفترض ان تكون هناك بدائل تم التخطيط لها مسبقاً لإقامة دولة مستقرة وذات شرعية بعد التخلص من الحكم الإستبدادي في العراق الا ان النتيجة المؤَشَرَة جاءت مغايرة تمثلت بقيام دولة فاشلة اصطناعية هشة غير قادرة على إدارة شؤونها تتخللها الإنقسامات وعدم الاستقرار وسرعان ما انهارت بأحتلال (تنظيم داعش) لمدينة الموصل سنة [٦]٢٠١٤ .

المطلب الثاني– صعوبة بناء نظام سياسي جديد بظروف التحديات الموجودة :

عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوها العراق سنة ٢٠٠٣ على تغيير النظام السياسي واحلال نظام آخر بديل عنه لذا اعتمدت عدة خطوات كان اولها تشكيل مجلس حكم انتقالي واعلان قانون مؤقت لإدارة الدولة اعقبه منح العراقيين سلطة مؤقتة في نهاية

(٢) محمد فايز فرحات , الاحتلال وإعادة بناء الدولة : دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١٥ , ص٣٥٨ .

(٣) خيري عبد الرزاق جاسم , العملية السياسي في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية , العدد (٣٩) , بغداد , ٢٠٠٩ , ص١٦ .

(٤) راجع نص الأتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على الموقع الإلكتروني الآتي : http://arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi-html .

(٥) خيري عبد الرزاق جاسم , المصدر السابق , ص١٧ .

(٦) Raymond Hinnebusch , the American invasion of Iraq : Causes and Consequences , Central Asia and Caucasus , Scotland , 2007 , P:17 .

حزيران من سنة ٢٠٠٤ وصولاً الى اجراء استفتاء على دستور سنة ٢٠٠٥ والذي اعتمد نظام حكم برلماني–فدرالي , وقد عُرِفَ النظام السياسي العراقي بأنه نظام محاصصاتي في كل مفاصله يتمثل بأعطاء نسب تمثيل لجميع الطوائف والقوميات والمكونات في الحكومة وفقاً لوزنها السكاني على الرغم من عدم اشارة الدستور العراقي الى ذلك الا انه بات عرفاً مُلزَماً في عملية تشكيل الحكومات(٧) , مما أثر بصورة كبيرة على الأداء الحكومي وادى الى غياب الخدمات , كما ادى الى زيادة الفقر وتدهور الوضع الأمني الذي سببه تغليب المصالح الحزبية في تولي المناصب المهمة في الحكومة على حساب الكفاءة والمؤهلات(٨) , لذا واجهت عملية اعادة بناء الدولة مجموعة من التحديات نوجزها بالآتي :

أولاً– التحديات الداخلية :

التحدي الامني: وهو التحدي الرئيسي الذي يواجه عملية بناء الدولة في العراق , فالطريقة التي عملت وفقها الولايات المتحدة على ادارة العراق ادت الى اثارة المخاوف لدى المواطنين العراقيين بشأن مصيرهم تحت وطأة الاحتلال اضافة الى المشاعر المعادية للاحتلال كل ذلك ادخل العراق في اتون حرب طائفية , كما ان قيام النظام السياسي الجديد على أُسس تمكين احد الأطراف على حساب الآخر عمل بدوره على تهديد المكانة السياسية للأطراف التي هُمِشَت او عُزِلت عن المشهد السياسي مما ولد قوة دفع رئيسية لعمليات التمرد المسلح والعنف بمختلف انواعه(٩) .

الفساد المالي والإداري: فقد استشرى في معظم مؤسسات ومرافق الدولة واصبح يهدد مستقبل عملية بناء الدولة , وحسب تقديرات منظمة الشفافية العالمية الدولية لسنة ٢٠١٢ فقد احتل العراق المرتبة الثالثة عربياً بعد الصومال والسودان والسادسة عالمياً في حجم الفساد المالي والإداري المستشري بسبب اساءة استخدام السلطة والسعي لتحقيق المصالح الشخصية(١٠), (وما يثير الانتباه هو أن الحكومات المتعاقبة في العراق لم تعمل في القضاء على هذه الكارثة بعد ان اخذ العراق يحتل المراكز المتقدمة في قائمة الدول الفاشلة والأكثر فساداً في العالم والتي تصدر كل سنة عن منظمة الشفافية العالمية بل استمر في احتلال مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية مما يثبت ان الحكومات قد عجزت عن مكافحة الفساد المالي والإداري الذي اصبح تقليد استشرى في مفاصل الجسد «الدولة»)

اختلاف الرؤى السياسية حول بعض القضايا الخلافية : ومنها المناطق المتنازع عليها وكركوك وتوزيع الصلاحيات بين المركز والإقليم .

عرقلة عملية اقرار مشاريع القوانين : بسبب الخلافات وتقاطع الإرادات بين

(٧) جليل طالب جعفر اليعقوبي , الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات مابعد داعش : دراسة رؤيوية لمستقبل قلق , دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع , بيروت , ٢٠١٦ , ص ص١٢٥–١٢٦ .

(٨) المصدر نفسه , ص ص١٢٣–١٢٤ .

(٩) ناظم نواف ابراهيم , العنف السياسي في العراق المعاصر , مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الاعلامية , بغداد , ٢٠١٥ , ص٢٧٢ .

(١٠) The 12 Most Corrupt Countries in the world , Business Insider , 2012/12/5 , see : https://www.businessinsider.com/most-corrupt-countries-in-the-world12-2012- .

الكتل السياسية داخل البرلمان ومقاطعة الجلسات .

غياب الثقة بين الفرقاء السياسيين: بسبب سيادة حالة من التشكيك في المشهد السياسي العراقي(١١).

ثانياً- التحديات الخارجية :

يعد التدخل في شؤون العراق الداخلية من ابرز التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في العراق ويبرز ذلك بصورة واضحة من خلال العديد من المعايير المتعلقة بالتوازن والصراع الاقليمي بين المحاور المختلفة المتواجدة على الساحة الاقليمية والدولية , فقد ادى الاحتلال الامريكي للعراق الى وقوع العراق بين المجال الجيوستراتيجي لأربع استراتيجيات كبرى في المنطقة والعالم وهي الاستراتيجية الأمريكية-الاسرائيلية والاستراتيجية التركية والاستراتيجية الايرانية والاستراتيجية السعودية , وقد عملت التطورات في سوريا على زيادة تعقيد الأوضاع وخطورتها إذ تشهد المنطقة العربية صراعاً حاداً بين هذه الاستراتيجيات وهذا مايؤثر بشكل كبير على العراق ومستقبله كدولة وأُمه كونه مجالاً حيوياً لتصادم الاستراتيجيات المذكورة بغية تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وتمرير الاجندات لخلق اوضاع جيوسياسية جديدة تخدم مصالح الأطراف المتنازعة , لذا فإن احاديث التقسيم العرقي والطائفي هي ادوات تستخدمها القوى الكبرى كون بقاء العراق ضعيفاً وممزقاً يخدم مصالحها(١٢).

فبالنسبة لتركيا فقد تعددت استراتيجياتها ازاء العراق سِيَما بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى الحكم في انتخابات سنة ٢٠٠٢(١٣) , وتتمثل استراتيجياتها تجاه العراق في القضايا الرئيسية وهي: القضية الكردية وقضية كركوك والأقلية التركمانية وقضية المياه , فقد عملت تركيا على محاولة تقييد طموحات الاكراد في كردستان العراق باعلان دولتهم المستقلة فنسبة الاكراد في تركيا اعلى من نسبة الاكراد في العراق وفي حال قيام دولة كردية في العراق سيؤثر ذلك مباشرة على تركيا , كما عملت على منع انفجار الاوضاع في كركوك الغنية بالنفط ذات الاهمية الاستراتيجية والنقطة الرابطة بين الاناضول والعراق وايران وسعت الى منع انضمام كركوك الى اقليم كردستان لاهمية المنطقة بأعتبارها المنفَذ الأول في تصدير النفط الى ميناء جيهان التركي لذا فإن وقوعها بيد اكراد العراق سيمكنهم من اقامة دولة كردية اقتصادية كبيرة مما يؤثر على الأمن القومي لتركيا ممثلاً في زيادة مطالبة اكراد تركيا بوضع مماثل , اضافة الى محاولة تركيا باضفاء الصفة التركية على نهري دجلة والفرات منطلقة من اعتبار مفاده ان هذه المياه تتبع من تركيا لذا فإن لتركيا سيادة على مياهها وترفض الاعتراف بحقوق العراق وسوريا من نهري دجلة والفرات معتبرة ان المياه سلعة تجارية , اضافة الى ذلك فهي تعمل في القضاء على حزب العمال

(١١) أحمد عدنان كاظم , تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣, مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية , العدد (٥٣) , بغداد , ٢٠١٢ , ص ص٧٦-٧٧ .

(١٢) فارس كريم فارس , مستقبل العراق وأثره على الأمن والاستقرار الإقليمي , دار الكتب والوثائق , بغداد , ٢٠١٥ , ص ص٢٣٩-٢٤٠ .

(١٣) Sean Kane , The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq , United States Institute of Peace , Special Report , Washington , 2011 , P:4 .

الكردستاني (PKK) المحضور في تركيا والمتواجدة بعض عناصره في شمال العراق(١٤).

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد كانت تنظر للحكومة العراقية مابعد الغزو بنظرة خاصة تتمثل في ادراكها بان انتعاش الحياة السياسية في العراق سيحفز دول مجلس التعاون الخليجي سِيَما ابناء الطائفة الشيعية التي تعيش في حالة من التهميش بالرغبة في الدخول الى الحياة السياسية كما حصل في العراق اضافة الى تزايد خشية دول الخليج من الهيمنة الايرانية إذ ترجحت كفة الميزان لصالحها بعد غياب العراق عن معادلة التوازن الإقليمي واستطاعت ايران ان تؤدي دوراً مؤثراً في العراق سِيَما في دعم الوكلاء الشيعة فقد عملت ايران على استخدام العراق كورقة تستقوي بها في ملفاتها الاخرى وعلى رأسها الملف النووي الإيراني وقد ادى هذا الى اشعال المنطقة في طائلة حروب الوكالة(١٥).

المطلب الثالث- بناء النظام السياسي خارج الدولة والأزمات التي ولدها :

يمكننا ان نصف (عملية بناء الدولة في ظل الظروف والتحديات السابقة الذكر بأنها عملية اشبه مايمكن وصفها بالمعقدة يرافق ذلك انه تم بناء النظام السياسي العراقي من خلال استعارة التجارب العالمية وتطبيقها على ارض العراق من دون النظر الى اختلاف المجتمع العراقي عن المجتمعات الاخرى وبتقديرنا فإن تطبيق تجارب قد نجحت لدى مجتمعات اخرى لها خصائصها المختلفة لايمكن ان نتصور نجاحه في بلدٍ آخر مختلف كلياً عن تلك المجتمعات , لقد قامت القوى السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي بعد الاحتلال ينة ٢٠٠٣ على مقولات طائفية فمثلا نلاحظ ان الاحزاب في العراق اخذت تتأسس وفق الهوية المذهبية وتتصارع على السلطة لذا كانت النتيجة العديد من الأزمات) .

وتعد الطائفية بأنها احد ابرز الازمات التي كلفت العراق والعراقيين ثمناً باهضاً وكانت ارتداداتها شديدة على المجتمع العراقي , فقد تغلغلت في عمق الدولة في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ مما هدد العراق بالتقسيم , وعلى الرغم من تراجع محاولات التقسيم بعد سنة ٢٠١٧ الا ان الفضل في ذلك لايعود للحكومة رغم اتخاذها بعض الاجراءات للحد منها بل يعود للشعب العراقي الذي ادرك بأن هناك اطراف خارجية تعمل على جر ابناءه الى الصراع لتحقيق مصالحها اضافة الى جهود الخيرين من علماء الدين والمثقفين من ابناء الشعب العراقي(١٦).

كما تبلورت ازاء بناء النظام السياسي خارج الدولة ازمة اخرى تمثلت في ازمة الهوية والانتماء , التي نشأت نتيجة ضعف الشعور لدى الأفراد بالانتماء للوطن كما ان النظام السياسي كان عاجزاً عن بناء أُمة متماسكة يكون فيها الولاء للوطن يغلب

(١٤) Hasan Turunc , Turkeys global strategy: Turkey and Iraq , the London school or economics and Political science , UK , 2011 , P-P:43-40 .

(١٥) فارس كريم فارس , مصدر سبق ذكره , ص-ص٢٠٤-٢١٢ .

(١٦) محمود احمد عزت البياتي , بناء دولة العراق : الفرص الضائعة , دار الحكمة للنشر , بغداد , ٢٠١٣ , ص ص٢٤٢-٢٤٣ .

الولاءات الفرعية الأخرى كالقومية والمذهبية والمناطقية والدينية والعشائرية لذا لم يتحقق الاندماج او التكامل والذي يتمثل بحالة من التوافق والانسجام بين الاطراف ويكون مدعوماً بالاتصال والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي والتناسق في المكاسب والخسارة(١٧).

وتعود هذه المشكلة في العراق الى تعدد وتنوع المكونات الاجتماعية وتعدد قومياتها ولغاتها واديانها اضافة الى سيادة البنية الفكري العشائرية التي تقوم على القرابة وصلة الدم كل ذلك ولد توتراً وصراعاً أَثرَ على منظومة القيم والسلوك المجتمعية على الرغم من التعايش والتفاعل بين ابناء هذه المكونات الاجتماعية وقد باتت هذه المتغيرات تفرض نفسها على خطاب الهوية الذي اعادت انتاجه السلطات المتعاقبة بعد سنة ٢٠٠٣ بما يخدم اهدافها ومصالحها(١٨).

ويؤَشَر من جهة أخرى الضعف الكبير في عمل الجهاز التنفيذي (الحكومي) , إذ ادى تعلق كل وزير بكتلته وسعيه لتحقيق مصالحها الى ان تكون الحكومة حصيلة اتجاهات مختلفة ومتصارعة , ولتجنب عملية الانهيار السريع للحكومة تمت عملية التستر المتبادل من قبل بعض الأطراف السياسية على ضعف الأداء الحكومي والفساد المالي والاداري المستشري ومايكشف ذلك هو عدم التناسب بين مخرجات الأداء الحكومي مع الميزانية العامة للدولة , (وهذه احدى الأزمات الأخرى المهمة في عملية بناء الدولة) .

كما ان الجهاز التنفيذي كان قد عانى من السلبية في الاداء والناتجة عن المحاصصة الطائفية إذ عملت المجموعات الحزبية على انتهاز ادارتها ومارست أكبر عمليات الفساد , كما يضاف الى ذلك عمل مجالس المحافظات والمجالس البلدية الذي لم يرتقي اداؤها الى مستوى التمويل الذي كانت تحصل عليه لتحسين واقع كل محافظة ما أَثر بصورة كبيرة على مستوى الخدمات والأمن , اما على مستوى مجلس النواب فهو الآخر لم يؤدِ دوره في التعاطي مع مشكلات البلاد على النحو المطلوب كما انه لم يستطع ان يؤدي وظيفته الرقابية على اداء السلطة التنفيذية بصورة صحيحة ولم يتمكن من اداء مهماته التشريعية بشكل يتناسب مع حاجة العراق بل ان بعض التشريعات كانت معطلة وبعضها الآخر جاءت لتلبية طموحات بعض السياسيين في الحصول على المرتبات والمكافآت والمخصصات والحصانات الغير موجودة في كل برلمانات العالم , اما في الجانب السياسي والمتعلق بمنح الثقة للحكومات والتصويت على كبار الشخصيات في مفاصل الدولة ومراقبة ادائها فهو الآخر غاب عن اداء مجلس النواب والسبب في كل ذلك هو المحاصصة السياسية في توزيع المناصب دون مراعاة مصالح ابناء المجتمع(١٩).

(١٧) عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسية , ج١ , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ١٩٧٩ , ص٧٩٩ .
(١٨) عبير سهام مهدي و عمار حميد ياسين , اشكالية الهوية في العراق : رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣ , المجلة السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , العددان (٢٨-٢٩) , بغداد , ٢٠١٥ , ص٣٩٩ .
(١٩) جليل طالب جعفر اليعقوبي , مصدر سبق ذكره , ص ص١٢٩-١٣٠ .

المبحث الثاني

السياسة الحكومية الأمنية قبل احداث ١٠ حزيران ٢٠١٤

تعد السياسة الحكومية الأمنية قبل احداث سقوط مدينة الموصل بانها سياسة ضعيفة لم ترتقي الى مستوى الخطر الذي كان يحيط بالدولة ويهدد الأمن الوطني العراقي فقد واجهت المنظومة الأمنية قبل سقوط الموصل العديد من التحديات التي كان ثمنها كبيراً وشديد الوقع على المنظومة الأمنية وعلى ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى الفساد المالي والنوعي في المؤسسة الأمنية وفشلها في الحد من مصادر تمويل (تنظيم داعش) اضافة الى فشلها في احتواء تظاهرات ساحات الأعتصام .

المطلب الأول- الفساد المالي والنوعي في المؤسسة الأمنية العراقية :

تعود جذور الفساد الى تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢٠ الا ان هذه الظاهرة استفحلت لتأخذ حجماً اكبر بعد الغزو الأمريكي على العراق سنة ٢٠٠٣ إذ عم الفساد معظم مرافق الدولة العراقية واصبح يهدد مستقبل بناءها واستشرى الاستحواذ على المال العام بطرق مختلفة[٢٠], وقد كان فساد المؤسسة الأمنية واحداً من اشكال الفساد المختلفة المستشرية في مفاصل الدولة كافة, إذ رافق تشكيل القوات المسلحة العراقية ظاهرة الفساد المالي بعد سنة ٢٠٠٣ وتراكم الفساد حتى ظهر ما يسمى بالجنود الفضائيين[٢١].

وقد اتسع الفساد في المؤسسة الأمنية ليشمل صفقات أسلحة فاسدة منها صفقات اسلحة ابرمتها وزارة الدفاع لشراء ٢٤ طائرة مروحية مقابل مبلغ مقداره ٢٢٦,٨٠٠,٨٠٠٠٠دولار وتم فيما بعد اكتشاف وجود ٤ طائرات فقط والبقية قديمة وبحاجة لصيانة , اضافة الى صفقات تسليح اخرى فاسدة منها لشراء طوافات عسكرية تم تحويلها فيما بعد لركام , وصفقة شراء سيارات مصفحة تم التأكد لاحقا على انها رديئة وبالامكان اختراقها بسهولة بواسطة بندقية كلاشنكوف قديمة , اضافة الى عقود شراء ذخيرة , كما شمل الفساد التعيينات والرتب والترقيات وبيع المناصب وهذا ما أَثرَ بصورة كبيرة على منظومة الأمن في العراق[٢٢].

وفي تقرير صادر عن «لجنة الدفاع البرلمانية» في مجلس النواب العراقي سنة٢٠١٥ للتحقيق في معرفة اسباب سقوط الموصل ذكر بأن احد اهم الاسباب التي ادت الى سقوط مدينة الموصل بيد (تنظيم داعش) الإرهابي جاء بسبب الفساد في المؤسسة الأمنية متمثلا بالآتي[٢٣]:

- عدم التفاني والاخلاص في العمل فقد كانت الشرطة الاتحادية تقوم بتصوير

(٢٠) ابتهال محمد رضا داود , الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد , مجلة دراسات دولية , مركز دراسات دولية , العدد (٤٨) , بغداد , ٢٠١١ , ص٧٦ .

(٢١) حسن سعد عبد الحميد, دور الأجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الإرهاب بعد ٢٠٠٣م (وزارة الدفاع العراقية انموذجاً) , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث , العدد (١) , بغداد , ٢٠١٦ , ص٨٣ .

(٢٢) المصدر نفسه , ص ص٩٢-٩٣ .

(٢٣) للمزيد يُنظَر : لجنة الدفاع والأمن النيابية العراقية , تقرير سقوط المواصل , ٢٠١٥ , تاريخ النشر: ٢٠١٨/٦/٩ , تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٣/٥ , متاح بصيغة pdf على الموقع الإلكتروني الآتـــي :
http://almasalah.com/ar/news/139592 .

عمليات وهمية على اساس انها من قامت بها وهذا ما ادلى واعترف به بعض الضباط المشاركين في الواجبات كذلك ادلى به آمر سرية سوات .

- قيام بعض الضباط بقتل المعتقلين اثناء التحقيق معهم متجاوزين بذلك على القانون العراقي , اضافة الى العمل على اطلاق سراح الإرهابيين قبل التحقيق معهم وذلك مقابل مبالغ مالية (الرشى) .
- الانتفاع من ظاهرة تسريب المنتسبين واستغلالها لتحقيق المكاسب المادية فبعد ازدياد اعداد المنتسبين نتيجة العمليات الإرهابية واستهداف منتسبي الاجهزة الامنية زاد اعداد المتسربين منهم لذا عمل بعض القادة الأمنيين على استغلال اسماءهم للاستحواذ على رواتبهم التي زادت بعد اضافة مخصصات الخطورة بنسبة ٥٠٪ , اضافة الى قضية تواجد فضائيين من الصحوات فوفقاً للجنة التي اعدت هذا التقرير كان هناك (٥٠) مقاتلاً فقط يتواجدون في مقر قيادة عمليات نينوى وقد اشتركوا في الواجبات الأمنية لذا عملت اللجنة على الطلب من دائرة نزع السلاح بتزويدها بأعداد منتسبي الصحوات والمسؤولين المتواجدين في قواطع مسؤولياتهم آنذاك لقد كانت المفاجأه ان اجابت الدائرة المذكورة بكتابها المرقم (ن.د.١٨١/١٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٤ بأن اجمالي عدد منتسبي الصحوات المسجلين في محافظة نينوى يبلغ عددهم (٣٠٣٨) عنصراً !.
- التجاوزات الاخرى من قبل بعض افراد القوات الأمنية في السيطرات على سواق الشاحنات اضافة الى ابتزاز اصحاب محلات الوقود .

وقد أشار التقرير السنوي الصادر عن ديوان الرقابة المالية والصادر سنة ٢٠١٤ افتقار مديرية الاشغال الهندسية في وزارة الداخلية الى نظام خاص ينظم الواجبات والمسؤليات ما ادى الى عدم استقرار الهيكل التنظيمي للمديرية وقد اجريت تعديلات بالحذف والاستحداث والدمج بين الأقسام والشعب وفقاً لاوامر إدارية صادرة من وزارة الداخلية من دون الحصول على الموافقات الأصولية لتلك التعديلات , كما ان قيادة قوات حرس الحدود لم تنفذ أي من فقرات خطتها السنوية سوى العمل على بناء مقر لواء واحد , وان مديرية المرور هي الاخرى لم تترجم اهدافها الى برامج عمل وخطط لذا تنامت الاعمال الارهابية والحوادث الاجرامية وكل ذلك ينعكس سلباً على الواقع الأمني العراقي والمنظومة الهيكلية له[٢٤].

(٢٤) جمهورية العراق , ديوان الرقابة المالية الاتحادي , دائرة التدقيق والمتابعة , خلاصة التقرير السنوي ٢٠١٤ , بغداد , ٢٠١٥ , ص٩ .

المطلب الثاني- فشل الأجهزة الأمنية في الحد من مصادر تمويل (داعش) :

عمل (تنظيم داعش) اضافة الى المساعدات التي كان يتلقاها من دول الجوار على الاعتماد بشكل ذاتي على تمويل نفسه[٢٥], فعلى الرغم من كون سلطة الدولة على دوائرها الرسمية ومرافقها العامة كانت هي الظاهرة للعيان قبل سقوط الموصل الا ان الواقع كان يتمثل بقدرة الجماعات الإرهابية عامة و(تنظيم داعش) على وجه الخصوص من تكييف نفسها حتى تحولت الى مافيات تُدير جريمة منظمة لذا تحول (تنظيم داعش) الى مايُعرَف بـ(الدولة العميقة) إذ ان عناصر هذا التنظيم كانت تسيطر وتتحكم في موارد المحافظة الإقتصادية[٢٦].

وقد تمكن (تنظيم داعش) من بيع كميات كبيرة من النفط بصورة يومية من خلال نقله الى تركيا بعد ان تمكن من السيطرة على المصافي والحقول في مدينة الموصل وقد قدرت الايرادات الشهرية من النفط التي يحصل عليها التنظيم بمبلغ ٤٠ مليون دولار في حين تقدر ايراداته السنوية من النفط ٥٠٠ مليون دولار[٢٧].

كما عمل (تنظيم داعش) الإرهابي على الاستيلاء على مبالغ مالية كبيرة من خلال استيلائه على عقارات المواطنين وابتزازهم وفشلت الأجهزة الأمنية في الحد من جميع تلك العمليات مما ادى الى زيادتها واتساع نطاقها فبعد ان كانت تنحصر بخطف الاشخاص ومن ثم مساومة ذويهم

بمبالغ مالية مقابل اطلاق سراح المختطفين اخذ (تنظيم داعش) في اتباع اسلوب مغاير لجباية الاموال وتمويل نفسه وتمثل ذلك في فرض نظام محدد للجبايه لكل فئه كان يتوجب عليها الدفع فقد كان متعهد المشتقات النفطية الذي يعمل على نقلها من مصفى بيجي وصولاً الى محافظة نينوى يدفع (لتنظيم داعش) مبلغ مليون دولار شهرياً ومتعهد الاسمنت الى محافظة نينوى كان يدفع مبلغ مماثل للمبلغ الذي يدفعه متعهد المشتقات النفطية , اضافة لذلك كان يوجد ٣٠٠ عقد تعين في بلدية الموصل لفضائيين وهميين (لداعش) تدفع رواتبهم للتنظيم والتي يبلغ مجموعها (٧٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار شهرياً[٢٨].

(٢٥) خالد اسماعيل , استراتيجية الذئاب المنفردة : أدوات داعش والقاعدة , مجلة اغتراب , مركز بلادي للادراسات والأبحاث الاستراتيجية , العدد (٣) , بغداد , ٢٠١٧ , ص٧١ .

(٢٦) لجنة الدفاع والأمن النيابية العراقية , تقرير سقوط المواصل , مصدر سبق ذكره , الموقع الإلكتروني الآتي : http://almasalah.com/ar/news/139592 .

(٢٧) Simon Holmes For Mailonline,ISIS are harvesting organs from its own dead and injured members after revenue from its oilfields dried up due to airstrikes , DailyMail , 2016 , see : http://www.dailymail.co.uk .

(٢٨) لجنة الدفاع والأمن النيابية العراقية , تقرير سقوط المواصل , مصدر سبق ذكره , الموقع الإلكتروني الآتي : http://almasalah.com/ar/news/139592 .

المطلب الثالث- فشل السياسة الأمنية في احتواء ماسمي بتظاهرات (ساحات الاعتصام) :

حظيت التنظيمات الإرهابية في العراق بتأييد ضعيف من قبل الشعب العراقي قبل سنة ٢٠٠٣ وحتى بعد السنة المذكورة إذ كانت قيادة (تنظيم القاعدة) في العراق قيادة عربية وغير عراقية منذ سنة ٢٠٠٣ وصولاً الى سنة ٢٠١٠ عندما تولى (ابو بكر البغدادي) قيادة مايسمى بـ(دولة العراق الإسلامية) ومن ثَم تحويل القيادات التنفيذية فيها الى قادة عراقيين بعد ان زادت نسبة العراقيين في التنظيم , وقد كان (تنظيم القاعدة) ضعيف في العراق بين سنتي ٢٠٠٨-٢٠١٠ وكاد ان ينتهي[٢٩], إذ ان العراق لم يكن يحظى بأهمية في تقديرات الجماعات الإرهابية ونستدل بهذا على ان أهم كتاب تم تأليفه من قبل منظري هذا التيار السلفي وهو كتاب (ادارة التوحش) لمؤلفه الإرهابي «أبو بكر ناجي» الصادر في سنة ٢٠٠٤ لم يذكر العراق في تقديرات امكانيات تمدد الجماعات الارهابية اليه بل وضع دولاً اخرى قابلة للتغيير وفقاً للأحداث والتطورات , وهذه الدول هي (الأردن) و (وبلاد المغرب) و (نيجيريا) و (بلاد الحرمين) و (اليمن) وفقاً لبعض المقومات المتوافرة فيها والتي يستعرضها الكتاب واهمها العمق الجغرافي وضعف نظام الحكم وتواجد المد الإسلامي الجهادي بحسب زعمهم اضافة الى طبيعة افراد المجتمع هناك وانتشار السلاح بين ايدي ابناء المجتمع[٣٠], (ونلاحظ ان هذه المقومات اصبحت متواجده في العراق بصورة كبيرة سيما بعد الانسحاب الامريكي من العراق نهاية سنة ٢٠١١) .

ومنذ تسلم العراق رئاسة الحكومة العراقية في سنة ٢٠٠٦ دخل مرحلة من عدم قدرة وكفاءة القيادات العسكرية بمسك الأرض , والتشنجات بين المكونات السياسية سِيَما المكون السني الذي إدَعى التهميش والاقصاء مما انعكس بالسلب على العلاقة بين المجتمع والقطعات العسكرية في مدن الموصل وصلاح الدين والانبار وديالى وكركوك[٣١], لقد هيأ كل ذلك المناخ الملائم للتظاهر وامتعاض العملية السياسية برمتها بعد أن تأثر أبناء هذه المحافظات بالثورات التي اجتاحت دول المنطقة العربية في سنة ٢٠١١ , اضافة الى معاناتهم من سلوك الأجهزة الأمنية والاعتقالات العشوائية والتجاوزات على المواطنين وقطع ارزاقهم سِيَما في مدينة الموصل بعد ان تم تقطيع اوصال المدينة بالحواجز الكونكريتية ما اثار غضب الشارع اضافة لذلك فان الحكومة المحلية كان لها دوراً بارزاً في تحريك الشارع ضد الشرطة والجيش لتحقيق بعض المكاسب السياسية , وقد عملت بعض الجهات المناوئة للعملية السياسية وهي (تنظيم القاعدة) و(النقشبندية) على اختراق التظاهرات واستغلالها , وبعد ان احجم عوام الناس عن المشاركة في التظاهرات بعد ان ادركوا حقيقة الجهات التي تقف وراءها , اخذت تلك الجهات بالضغط على شيوخ

(٢٩) عبد الرحمن البكري , داعش ومستقبل العالم بين الوضع السياسي والحديث النبوي الشريف , دار الغرباء للنشر , المانيا , ٢٠١٤ , ص١٣٩ .

(٣٠) تم نقل هذه المعلومات من كتاب ادارة التوحش لمؤلفه الإرهابي (ابي بكر ناجي) وهو كتاب صادر عن مركز الدراسات والبحوث الاسلامية التابع (لتنظيم داعش) الإرهابي في الوطن العربي سنة ٢٠٠٤ .

(٣١) عماد علو , من معسكرات هيرات الى الموصل : الجذور التاريخية للفكر السلفي الجهادي وتداعياته الاجتماعية , بيت المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٦ , ص١٥٥ .

العشائر للمشاركة في (ساحات الاعتصام) واعلان تأييدها , وارتبكت الامور وزادت تعقيداً بعد ان قُتِل احد المتظاهرين في (ساحات الاعتصام) مما دفع مجلس محافظة الموصل الى التصويت على اخراج الجيش والشرطة من المدينة وزادت الاوضاع توتراً بعد احداث الحويجة إذ اعلنت المجاميع المعتصمة بالتوجه لحمل السلاح , لذا ازدادت الضغوط على الأجهزة الأمنية وزادت عمليات تسريبهم[٣٢] .

لقد وَلَدَ ذلك فراغاً استغلته الجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتها الاجرامية , وبسبب السياسة الحزبية وعدم جدوى مشاركة مختلف الأطراف في التقليل من التهميش للاطراف الاخرى المناوئة وعدم جدوى الاعتصامات كل ذلك ادى الى تعاطف اعداد كبيرة من ابناء المجتمع العراقي مع العقائد السلفية لهذه المجاميع ومن ثَم الانتماء اليها[٣٣], وهذا ماوفر فرصة لـ(تنظيم داعش) الإرهابي لاحتلال مدن عديدة فقد سيطر على الحويجة وبيجي بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١ ثم توجه الى تكريت ليتم احتلالها مندفعاً الى سامراء , ورغم تمكن القوات العراقية من وقف هجوم (داعش) على سامراء الا ان عناصر هذا التنظيم الإرهابي اندفعت الى البساتين المحيطة بقضاء بلد ومنها الى الضلوعية والاسحاقي جنوب سامراء واصبحت قريبة من العاصمة بغداد واستمرت بحرب عصابات مع الأجهزة الأمنية على محيط حزام بغداد[٣٤] .

(وكل ذلك يدلل عدم وجود سياسة حكومية امنية فعالة في مسك الأرض قبل احتلال داعش لمحافظة الموصل العراقية فعلى الرغم من ان جميع الاحداث كانت توحي بحقيقة ماكانت تخطط له الجماعات الارهابية الا ان عدم وجود عقيدة عسكرية فعالة للسيطرة على الاوضاع دفعت الى قيام تنظيم داعش باحتلال الموصل في ٢٠١٤/٦/١٠ وادى الى ان تكون محافظة بغداد مهددة بالكامل بعد ان توسع التنظيم في احتلال الاراضي ووصل الى مشارف العاصمة بغداد , لذا فإن عدم إدراك حجم المسؤولية اعاد العراق قرونا للخلف تمثلت بقيام تنظيم داعش باستخدام الاساليب الوحشية كافة من قتل وقمع وتشريد واغتصاب وتجارة رقيق وتدمير التراث والبنية التحتية دفع ثمنه الشعب العراقي) .

(٣٢) لجنة الدفاع والأمن النيابية العراقية , تقرير سقوط المواصل , مصدر سبق ذكره , الموقع الإلكتروني الآتي : http://almasalah.com/ar/news/139592 .

(٣٣) عبد الرحمن البكري , مصدر سبق ذكره , ص١٣٩ .

(٣٤) عماد علو , المصدر السابق , ص١٥٦ .

المبحث الثالث
إعادة بناء الدولة في ظل المتغيرات المتحققة بعد ٢٠١٤

ان من سمات صانع القرار الناجح هو استغلال الظروف المتاحة وتوجيهها بما يخدم تحقيق صالح الدولة وقد انتجت احداث حزيران ٢٠١٤ تغييراً في العقيدة العسكرية للقوات الأمنية اضافة الى سيادة الروح المعنوية لدى ابناء المجتمع العراقي والقوات الأمنية وهذا ما شَكَل عنصر قوة يمكن توجيهه لأعادة بناء الدولة بصورة صحيحة في المرحلة ما بعد الحرب .

المطلب الأول: العقيدة العسكرية المتحولة والانتصارات المتحققة بعد سنة ٢٠١٤ :-

كان لسقوط الموصل عسكرياً اثراً سلبياً على الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية مما جعل من صانع القرار العراقي امام مشكلة كبيرة , (وعندما نتحدث عن المرحلة التي اعقبت احداث سقوط الموصل لايمكننا ان نتحدث بعيداً عن الدعم الكبير الذي قدمته المرجعية الدينية في النجف متمثلة بفتوى الجهاد الكفائي التي افرزت اعلان ولادة الحشد الشعبي الذي تم ربطه بالمؤسسة الأمنية العراقية واصبح المنقذ الحقيقي آنذاك اضافة الى الدور الكبير الذي قام به شيوخ القبائل العراقية المختلفة) فقد شعر ابناء المجتمع العراقي بأن الحشد الشعبي هو المنقذ لاحتمال سقوط الدولة العراقية وامتد هذا الشعور ليشمل المؤسسات الرسمية ودوائر الدولة مما ادى الى تغير المخططات التي كان (تنظيم داعش) والاطراف الداعمه له تتأمل تحقيقها , إذ ان دخول الحشد الشعبي الى المعركة شكل فاصلة تاريخية من الاستجابة القوية والحس الوطني العالي مما غير موازين القوى لصالح القوات الأمنية العراقية فحققت القوات الأمنية والحشد الشعبي انتصارات عسكرية كبيرة [٣٥] , وعلى الرغم من الاسناد الجوي الذي قدمه التحالف الدولي الذي تم تشكيله بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة (تنظيم داعش) والذي ضم مايقارب ٦٠ دولة الا ان اغلب هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لتوظيف هذا الملف بغية تحقيق مصالحها في العراق وسوريا والبحث عن موقع مؤثر في الخارطة السياسية المستقبليه للمنطقة التي تسعى واشنطن لأستحداثها فيه[٣٦] .

وقد عانت التكتيكات العسكرية العراقية منذ بداية الحرب ضد (تنظيم داعش) من الضعف في الانسجام مابين العمليات البرية للقوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي ومابين العمليات الجوية التي قام بها التحالف الدولي والتي لم يثق بها الحشد الشعبي , لذا عملت قيادة العمليات المشتركة على التنسيق بين تلك القطعات وايجاد موازنة في الاداء العسكري في الحرب سِيَما بين الحشد الشعبي والتحالف الدولي , وهذا ماوحد عملية

(٣٥) علي فارس حميد , الحشد الشعبي ومقاربات الأمن الوطني العراقي (دراسة في الدور والصياغات الأمنية) , في مجموعة مؤلفين : الحشد الشعبي الرهان الأخير , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية , بغداد , ٢٠١٥ , ص-ص٨٨-٩٢ .
(٣٦) عماد علو , من معسكرات هيرات الى الموصل , مصدر سبق ذكره , ص١٦٦ .

التخطيط والتي تعد من اولى متطلبات تحقيق النصر , ومن ثم تحديد النطاق المكاني للعمليات فمثلاً كانت مناطق حزام بغداد تمثل التحدي الأكبر لدى صانع القرار لتحقيق النصر العسكري كونها تمثل جسراً عابراً لحركة القوات الأمنية لذا فهي المفصل المهم في تنفيذ العمليات النوعية وتأمين الدعم اللوجستي للقطعات العسكرية المشاركة[٣٧].

ومن اخطر ماكان يميز المعركه ضد (تنظيم داعش) الإرهابي هو انها كانت تجري وسط السكان اضافة الى ان العدو قد اتخذ من اماكن ذات اهمية اقتصادية ورمزية ودينية ساحة لادامة الاشتباكات بهدف جر القوات الأمنية الى استخدام القوة في هذه المناطق لتوليد النفور المجتمعي من تلك القوة المستخدمة لذا فالمعركة لم تكن فقط معركة كر وفر , وهذا مايُعرَف بحرب الجيل الرابع في ادبيات العلوم العسكرية والأمنية والتي ظهرت مؤخراً وتتميز بعدم وجود ميدان محدد للقتال بل قد يكون احد الاطراف هلامياً في الاختفاء والظهور مما يعني ان التفوق في ميدان القتال يعتمد بدرجة كبيرة على عنصر المبادأة في الهجوم المتمثل باختيار الوقت والمكان وحسن استخدام الاسلحة وليس عنصر التفوق في امتلاك الاسلحة , اضافة الى تحشيد الجهد وسرعة الحركة وعنصر المفاجأه والمباغته[٣٨] .

لقد اطبقت القوات الأمنية على مدينة الموصل بنسبة ٧٠٪ من جهاتها الاربع الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية والجنوبية الغربية اضافة الى الجزء الاكبر من شرق المدينة , كما انها احكمت الطوق بنسبة ٩٠٪ من جهتها الغربية بفعل العمليات العسكرية الخاصة للتطويق والتطهير التي قادتها فصائل الحشد الشعبي وتعد هذه الجهة ذات اهمية كبيرة كونها منفذ خلاص المجاميع الإرهابية الى الرقة السورية , لذا بدأت منها المرحلة الثانية المتمثلة بالعمليات العسكرية منطلقة من قاعدة الكيارة وصولا الى منطقة الحضر وخط اللاين والمسك بهذه المنطقة المفتوحه , ومن ثَم الانتقال الى المرحله الثالثة والتي تمثلت بأستعادة مطار تلعفر وَعَده قاعدة أمنية لانطلاق المراحل اللاحقة ومن ثَم المباشرة بالتطهير والتقدم والتطويق لاكمال المراحل الاخرى التي تمكنت من خلالها قطعات الحشد الشعبي بملامسة حافات جبل سنجار والتماس مع قطعات البيشمركة على الطريق الرابط بين سنجار–تلعفر والتقدم نحو تل عبطة بعد معارك شرسة خاضتها تشكيلات الحشد الشعبي بكل بسالة لتستمر بعمليات تطهير القرى المجاوره لهذه المنطقة والتي تلامس الحافات الغربية لمدينة الموصل[٣٩]

وقد تَمَثَّل المقياس المعتمد في تطهير المناطق والقرى بتحديد مركز ثقل (داعش) فيها ومن ثَمَ مهاجمتها واحتلالها وتطهيرها فتنهار منظومة العدو الدفاعية في تلك المنطقة , إذ لم يكن مركز ثقل (داعش) يتمثل بمركز واحد بل بالعديد من المراكز اهمها

(٣٧) سهاد إسماعيل خليل و علي فارس حميد , استراتيجية الحرب الخاطفة والعقيدة القتالية العراقية (دراسة في إدارة الحرب ضد تنظيم داعش) , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية , العدد (٣) , بغداد , ٢٠١٧ , ص٤٠ .

(٣٨) حسن سلمان خليفه البيضاني , معارك التحرير بين الحروب التقليدية وحروب الجيل الرابع (عمليات تحرير نينوى أنموذجاً) , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية , العدد (٤) , بغداد , ٢٠١٧ , ص–ص٣٨–٤٤ .

(٣٩) حسن سلمان خليفه البيضاني , عمليات قادمون يانينوى... قراءة عسكرية , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية , العدد (٣) , بغداد , ٢٠١٧ , ص ص١٤–١٥ .

الجسور الرابطة بين المدينة وفندق نينوى والمناطق المحيطة ومنطقة الغابات ومعسكر الغزلاني ومطار الموصل(٤٠).

اما معارك الساحل الأيسر من مدينة الموصل وحمام العليل فقد كشفت ضعف قدرة (داعش) في مواجهة قوات جهاز مكافحة الإرهاب وقوات الرد السريع فالتكتيكات العالية المستوى التي كانت تجريها قوات الرد السريع والمناورات ومشاغلة العدو في مناطق اخرى من قبل جهاز مكافحة الارهاب والحشد الشعبي اثرت بصورة كبيرة على استنزاف واضعاف قوة (تنظيم داعش) في مدينة الموصل(٤١) .

لقد انتجت الحرب ضد (تنظيم داعش) عقيدة قتالية لدى التشكيلات العراقية المسلحة وهي العقيدة القائمة على الشراكة والتعاون بين القوات العسكرية والحشد الشعبي فبينما تقوم القوات العسكرية بالمبادأه بالهجوم فان الحشد الشعبي يصبح الطرف الاقرب في المناورة مع الجيش ومن ثَمَ مَسك الأرض(٤٢).

المطلب الثاني– احتمالية العودة في ظل استمرار فشل الدولة المدنية :

يعد القرار الأمني احد القرارات الصعبة والتي تتطلب خطوات اجرائية مهنية وقدراً عالياً من المجازفة والحكمة ومهارات التفاوض والتنازل والتسويات بهدف ضمان تعافي القرار من الكوابح وليحظى بدرجة عالية من المشروعية , فالبيئة الوطنية المشحونة بالتحديات والازمات والتهديدات تتطلب وضع منهجية لصناعة قرار أمني فعال يؤدي الى ايجاد بنية راسخة وقادرة على التعامل مع المتغيرات(٤٣) , فلو لم يظهر (داعش) اليوم لظهر في المستقبل القريب وذلك يرجع الى العديد من العوامل المتضامنة واهمها انظمة التعليم ومعدلات الفقر والبطالة وانتشار الأمية والفساد المالي والسياسي فكل هذه الاسباب لاترى الاصولية لها حلاً سوى بالعنف والإرهاب(٤٤).

وبعد ان اعلن رئيس الوزراء العراقي النصر على (داعش) بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠١٧ اعلن عن بدء معركة جديدة تتمثل بإعادة الأمن والأستقرار وإعادة النازحين والخدمات وتعويض المتضررين واكمال عملية بناء المنظومة الأمنية بما يمنع من تكرار احداث حزيران ٢٠١٤ , الا ان منع عودة الإرهاب في الحقيقة يتطلب العديد من الاجراءات الفعالة فلابد من ربط الأمن الوطني المركزي بالأمن الوطني السياسي وهذا ماينطلق من فكرة ان الاستقرار التنظيمي للدولة وتوحيد الخطاب السياسي فيها والذي سيعمل بلا ادنى شك على اقامة نظام أمني قائم على اساس الانسجام والتكامل وحفظ

(٤٠) المصدر نفسه , ص١٥ .

(٤١) سهاد إسماعيل خليل وعلي فارس حميد , استراتيجية الحرب الخاطفة والعقيدة القتالية العراقية (دراسة في إدارة الحرب ضد تنظيم داعش) , مصدر سبق ذكره , ص٤٤ .

(٤٢) علي فارس حميد , العقيدة القتالية وتحديات الأمن الوطني بعد تنظيم داعش: دراسة في الخيارات الإسرائيلية , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث , العدد (١) , بغداد , ٢٠١٦ , ص ص٦٨-٦٩ .

(٤٣) عقيل الخزعلي , صناعة الأمن المستدام... الأسس والمنطلقات , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية , العدد (٢) , بغداد , ٢٠١٦ , ص١٤ .

(٤٤) ياسر عبد الحسين , مابعد الموصل , إشكالية المدن الموحدة / المنقسمة في الحرب على الإرهاب , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية , العدد (٢) , بغداد , ٢٠١٦ , ص٦ .

الهوية مما يُبقي الأمن مرتبطاً بالهوية الوطنية وتعزيزها وهذا هو اساس أي أمن قائم , ولابد هنا من الاشارة الى ان طبيعة المجتمعات التي تتزلق خلف الهوية القبلية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية هي مجتمعات بحاجة ماسة الى خطاب سياسي متزن وبرامج توعوية تشارك فيها جميع المؤسسات التربوية في مرحلة مابعد داعش(٤٥) , لذا لابد من تحصين البيئة الداخلية للمجتمع فمن الخطأ ان تعتمد الحكومة على البيئة الدولية في مكافحة الإرهاب الداخلي فلا النظريات السياسية ولا الاستراتيجية ولا حتى الأمنية والنفسية والدينية قادرة على تحقيق الأمن بشكل منفرد بل ان كل هذه النظريات بحاجة الى ان تخضع الى قيادة النظرية الاجتماعية التي ارساها علماء الاجتماع من امثال ابن خلدون ومونتسكيو وجان جاك روسو وجون لوك وماكس فيبر واميل دوركايم وتالكوت بارسونز والتي تتمثل بقيادة سياسية وأمنية واقتصادية ودينية مقتنعة بأن للمجتمع متطلبات عيش وعليه وظائف لذا لابد من اشباع حاجاته الرئيسيه والمتمثلة بالسكن والعمل والاسترزاق والتعليم والعيش الكريم والوقاية من الامراض ومن ثَم صياغة السياسة التي تتناسب مع حاجات المجتمع وحل الأزمات الطارئة وصناعة الاصدقاء والحذر من الاعداء , فإنَّ الإرهاب اذا اصاب الفرد فهو كالمرض ينتقل الى الجماعة ومنه الى المجتمع لذا فإن مكافحته تتطلب هوية ثقافية عالية تُذَوِب الثقافات الفرعية الاخرى كالمذهبية والعرقية والعشائرية وما شابه(٤٦).

واذا اتينا الى تحليل بيئة العراق الداخليه وفق ماذكرناه اعلاه نجد الآتي(٤٧):

(وفقاً لاحصائية وزارة التخطيط العراقية بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٣ التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء فإن نسبة البطالة للشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة قد بلغت ٢٢,٦٪ وذلك بارتفاع عن المعدل الوطني البالغ ٧٤٪ إذ ان نسبة البطالة بين الذكور بلغت ١٨,١٪ , في حين بلغت نسبة البطالة بين الاناث ٥٦,٣٪ وهذه النسبة بتقديرنا تشكل كارثة كبيرة لو قمنا بمقارنتها بعدد سكان العراق البالغ تعدادهم وفق آخر احصائية لنفس الجهاز الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١ باكثر من ٣٨ مليون نسمة مما يعني تلكؤ كبير في عمل الحكومة لتوفير فرص العمل للمواطنين اضافة الى ان اعداد كبيرة من المتخرجين من الجامعات سنوياً لايجدون فرص العمل لهم مما يشعرهم بالحرمان وتقييد الطاقات وقد يكونون ضحية للانجرار خلف اعمال العنف وتجارة المخدرات وماشابه ذلك) .

(وفقاً لاحصائية وزارة التخطيط العراقية لخط الفقر الصادرة في نهاية سنة ٢٠١٤ فإن نسبة الفقر في العراق قد بلغت ٢٢,٥٪ ونلاحظ بأن هذه الاحصائية قد صدرت منذ بداية احتلال (تنظيم داعش) العراق وكانت هذه النسبة قد سجلت زيادة بنسبة ٧٪ عن المسح الذي اجرته الوزارة في سنة ٢٠١٢ لخط الفقر إذ بلغت نسبة الفقر في مسح

(٤٥) للمزيد يُنظَر : طارق محمد طيب , التحديات الأمنية في محافظة نينوى لمرحلة مابعد داعش , مجلة النهرين , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , مجلس الأمن الوطني العراقي , العدد (٤) , بغداد , ٢٠١٧ , ص-ص١٧٤-١٧٨ .

(٤٦) رعد قاسم العزاوي , الارهاب الدولي : المفهوم والصناعة والتوظيف وسبل المواجهة , مجلة النهرين , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , مجلس الأمن الوطني العراقي , بغداد , ٢٠١٦ , ص-ص٨١-٨٣ .

(٤٧) للمزيد تُنظَر الاحصائيات في المصدر الآتي : وزارة التخطيط العراقية , الجهاز المركزي للاحصاء , الموقع الإلكتروني الرسمي الآتي : http://cosit.gov.iq/ar .

سنة ٢٠١٢ نسبة ١٥٪ , ونتسائل بأنه اذا كانت نسبة الفقر ٢٢,٥٪ أعلنت منذ بداية دخول (تنظيم داعش) للعراق اي أن الأحصائية اجريت قبل دخول التنظيم للعراق الذي عمل على تدمير البنية التحتية في المناطق التي سيطر عليها مخلفاً خمسة ملايين نازح فكم تبلغ نسبة الفقر الآن! انه بلا شك يشكل ضعف النسبة المذكورة , يقابل ذلك الحاجة الى اعادة اعمار المناطق المحررة واعادة النازحين وتوفير متطلبات العيش لهم في الوقت الذي تكبد فيه العراق خسائر مادية كبيرة نتيجة الحرب مما اثقل كاهله وجعلته محاطاً بالديون) .

(تشكل نسبة الأُمية في العراق وفقاً لاحصائية الوزارة المذكورة نسبة ٨,٣٪ في سنة ٢٠١٧ للفئة العمرية ١٥-٢٩ , وقد بلغت نسبة الذكور الأميين ٦,٥٪ في حين بلغت نسبة الاناث الأميات ١٠,٢٪ , ونرجح السبب في هذه النسبة الى الحروب التي شهدها العراق في المدن الشمالية وهجرة ونزوح الملايين وتدمير البنية التحتية من المدارس اضافة الى عدم الاهتمام الحكومي بابنية المدارس وعدم توفير متطلبات الدراسة وعدم جودة التعليم , والجدير بالذكر ان عدم الاهتمام بالتعليم وعدم مكافحة الأُمية يشكل خطراً على الاجيال المستقبلية فمن السهل استهداف هذه الشريحة من قبل الجماعات الإرهابية من خلال تظليلها وأدلجة أفكارها ومن ثَمَ استقطابها للانضمام لتلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة) .

(ان استمرار فشل الدولة في معالجة المعطيات السابقة الذكر يشكل خطراً على المنظومة الأمنية للدولة ويندر بعودة الإرهاب , كما ان استمرار الفساد في مفاصل الدولة العراقية يعمل على التأثير على القيادة الأمنية ويضعف قدرتها على الانجاز وتحقيق متطلبات التنمية وتوفير الحاجات المجتمعية مما ينعكس على الوضع الأمني للدولة ويؤدي الى تراجع دورها في مكافحة الإرهاب وهذا ما يتيح الفرصة للجماعات الارهابية والخلايا النائمة ان تنشط في الدولة او تعييد تكييف نفسها وتظهر بصورة جديد مغايرة عن سابقتها).

المطلب الثالث- بناء الدولة المدنية في ظل الواقع والمعطيات المتاحة :

كانت الحرب ضد (تنظيم داعش) الإرهابي حرباً عالمية إذ حارب العراق تنظيماً متعدد الهويات ويمتلك ايديولوجية تدميرية لذا ينبغي استثمار النصر المتحقق وتوظيفه في عملية بناء الدولة فالحرب هي من تبني الدولة [٤٨], ويقودنا ذلك بالنتيجة لطرح العديد من الشروط التي تعزز من عملية بناء الدولة المدنية في العراق تتجسد بالآتي :

تعزيز مبادئ السلام والتسامح من خلال تعزيز فكرة القبول بالآخر والتعايش معه دون السعي لالغائه او الاضرار به سواءً كان الآخر فرداً أم طائفة دينية أم دولة مجاورة وما الى ذلك كذلك مع الأحزاب السياسية ومن هم في السلطة تماشياً مع تطبيق مبدأ

(٤٨) علي كريم السيد , مابعد الانتصار.. بناء الدولة والهوية الوطنية (المعوقات والإمكانيات) , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية , العدد (٥) , بغداد , ٢٠١٨ , ص١٤٩ .

التداول السلمي للسلطة [٤٩], ولا شك ان البشرية جمعاء بحاجة الى العمل على تأكيد منظومة القيم الإنسانية للعيش معاً وفق المشترك الانساني دون النظر للتنوع الحضاري او الثقافي او الديني , وقد تختلف الشرائع في العبادات لكن القيم الانسانية والاخلاق باقية لا تختلف عليها أي شريعة من الشرائع , كما لابد من التأكيد على ان هذا التعايش هو من صميم أهداف جميع الاديان لذا لايجب ان يُستَغَل الدين لمصلحة سياسية او مادية مما يؤدي للقتل والتخريب والتدمير بأسم الدين وتحت صيحات التكبير والتهليل [٥٠].

لابد من تدعيم مبدأ حرية التعبير عن الرأي طالما ان المجتمع قائم على اساس التعددية الدينية والثقافية والسياسية والنوعية لذا لابد من اعطاء مساحة متساوية لأبناء المجتمع كافة للتعبير عن ارائهم وطرح همومهم وتطلعاتهم ومن ثَمَ محاولة ايجاد قاسم مشترك بين الجماعات قائم على اساس تفهم جميع الآراء[٥١].

يجب على الحكومة ان تسعى لتحقيق العدالة بين ابناء الدولة الواحدة وذلك من خلال ادارة التعددية بالاحتكام الى القانون والذي يعد احد اهم عوامل المساواة بين الافراد بغض النظر عن اختلاف الجنس او اللون او الدين او العرق ودون النظر لموقعهم الاجتماعي او السياسي او الحزبي ويتمثل ذلك في وضع القوانين والحزم في عملية تطبيقها على الجميع دون ان تستثني من ذلك احد , لذا فإن غياب ذلك يؤدي الى اهدار مفهوم المساواة المجتمعية ويؤدي الى فشل عملية بناء الدولة وفقاً للأسس الصحيحة المطلوبة[٥٢], (كما انه لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات ومن الضروري هنا ان نشير الى مسألة الطبقية فليس من المعقول ان تحتكر طبقة معينة الثروات وتحصل على امتيازات كبيرة مقابل طبقات اخرى من المجتمع العراقي ان ذلك لايقتصر على مفهوم العدالة فحسب بل يؤدي الى حرمان فئة كبيرة من المشاركة في قطاعات واسعة للخدمة الاجتماعية كما يثير ذلك الاحقاد ويقسم المجتمع الى فئات مما يؤدي الى تآكل ابناء المجتمع في قوقعة الطبقية الغير عادلة فلابد من الغاء القوانين المجحفة التي ميزت بعض الفئات على حساب الفئات الاخرى بما يتنافى مع العدالة الاجتماعية المذكورة) .

تعزيز مبدأ المواطنة : المواطنة هي ان يكون الفرد عضواً في مجتمع سياسي او دولة معينة وتعد رابطة الجنسية المعيار الأساسي في تحديد من هو المواطن[٥٣], كما أن هناك التزامات متبادلة بين الدولة ومواطنيها فمقابل حصول المواطن على الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية فان عليه بالمقابل واجبات يجب ان يلتزم

(٤٩) للمزيد يُنظَر : خالد عبد الإله عبد الستار , المباني الفكرية لثقافة التسامح المجتمعي في العراق , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية , العدد (٥) , بغداد , ٢٠١٨ , ١٣٤ .

(٥٠) للمزيد يُنظَر : محمد مختار جمعة مبروك , التعايش السلمي للاديان وفقه العيش المشترك نحو منهج جديد , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , الامارات , ٢٠١٤ , ص ص٤-٥ .

(٥١) للمزيد يُنظَر : مهدي محمد القصاص , المواطنة والتعايش السلمي : مدخل لتحقيق التنمية البشرية دراسة حالة , مجلة جامعة التنمية البشرية , جامعة التنمية البشرية , العدد (٣) , مصر , ب.ت , ص ص٢٠-٢١ .

(٥٢) للمزيد يُنظَر : المصدر نفسه , ص٢٠ .

(٥٣) سامح فوزي , المواطنة , مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان , القاهرة , ٢٠٠٧ , ص٩ .

بها, ويتجلى البعد السياسي للمواطنة من خلال احساس الفرد بأنتمائه الى الوطن ويتبلور هذا الشعور من خلال مدى ولاء الفرد للهوية الوطنية او الابتعاد عنها والثورة عليها(٥٤), والعراق اليوم بحاجة الى اعادة بناء فكرة المواطنة من خلال السعي لنشرها وتقبل الاخر فبين الديمقراطية والمواطنة علاقة متلازمة , فالمواطنة ليست مجرد حمل جنسية والانتماء لموقع جغرافي معين بل انها تقوم على مبادئ وقيم الحرية والحس المدني , لذا ينبغي على الحكومة ان تتوجه لأتخاذ سياسات واجراءات تحمي حقوق الانسان والتنوع والأقليات ولا بد من الاهتمام بذلك ودعمه بالورش والندوات التثقيفية للمواطنين وكذلك للمسؤولين من خلال التأكيد على ان الدولة هي كيان حيادي لايجب ان يتحيز لفئة بل يجب ان يحترم جميع القوميات والطوائف والاديان والطقوس(٥٥).

(وفي هذا الصدد نعتقد بأن المرحلة التي اعقبت الانتصارات على عصابات تنظيم داعش الارهابي قد فسحت المجال امام تطبيق هذا المبدأ بصورة سهلة مجتمعياً من خلال تذكير ابناء المجتمع باللُحمة الوطنية التي تشكلت في اقسى اللحظات التي مر بها العراق منذ سنة ٢٠١٤ إذ وصل تنظيم داعش الى مشارف العاصمة بغداد وانتهج اسلوباً في القتل والتدمير والتهجير طال كل فئات وطوائف الشعب العراقي دون تمييز الا ان الروح الوطنية لدى ابناء الشعب العراقي حالت دون تقدم هذا التنظيم الإرهابي وهذا ماتمثل في فتوى الجهاد الكفائي إذ هبت الجموع الغفيرة الى مراكز التطوع من الطوائف والقوميات كافة ومن المحافظات المتنوعة عرقياً ودينياً مما عزز الوحدة الوطنية فتلاشت الانتماءات الفرعية امام الولاء والانتماء للهوية الوطنية , وهذا ما عمل على طرد عصابات تنظيم داعش الإرهابي من العراق بما عززه من روح معنوية عالية لدى ابناء البلد الواحد وحتى لدى القوات المسلحة العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلاتها , ومن ثَمَ يمكن توظيف هذا العامل في تثقيف ابناء المجتمع في اعلاء الهوية الوطنية على الهويات الفرعية والتعايش السلمي بين ابناء البلد الواحد وتحقيق السلام والمحبة) .

مكافحة الفساد : (ان مكافحة الفساد في العراق من أهم القضايا الملحة , وعلى الرغم من ملاحظتنا بقيام هيئة النزاهة العراقية بوضع استراتيجيات عمل مختصة لمكافحة الفساد على اختلاف انواعه الا ان الواقع يشير الى عدم تطبيق هذه الاستراتيجيات , لذا لابد من الإشارة هنا الى ضرورة التطبيق الفعلي لمبدأ العقاب وأن يأخذ القضاء مجراه في محاسبة المقصرين , بعد أن أخذ الفساد يستشري حتى لدى ابناء المجتمع العراقي في تعاملاتهم بمختلف الدوائر ومؤسسات الدولة فهو لم يعد يقتصر على رأس السلطة , لذا يجب ان تعمل هيئة النزاهة العراقية على تهية كوادر كفوئة ونزيهه للتفتيش في الدوائر والمؤسسات عن جميع الحالات المشبوهة وتقديم المقصرين للقضاء لينالوا اقصى درجات العقاب اضافة الى توعية ابناء المجتمع بمخاطر الفساد) .

(٥٤) علاء الدين عبد الرزاق جنكو , المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة , ص٣٣ , متاح على الرابط : http://neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf/3_11_3.pdf .

(٥٥) للمزيد يُنظَر : علي كريم السيد , مابعد الانتصار.. بناء الدولة والهوية الوطنية (المعوقات والإمكانيات) , مصدر سبق ذكره , ص١٥٢ .

حصر السلاح بيد الدولة : (ان من المعوقات الكبيرة التي تواجه عملية بناء الدولة في العراق هي مسألة السلاح ويمكن تقسيم الجهات المالكة للسلاح خارج اطار الدولة والقانون الى جهتين : الاولى هم المسلحين التابعين لاحزاب سياسية فهم غير منتمين للمؤسسة الأمنية بل يعملون لصالح الاحزاب لذا فهم يحملون السلاح خارج إطار الدولة , والاخرى هم ابناء العشائر العراقية والمَشاهد على استخدام السلاح من قبلهم كثيرة سِيَما في الخلافات العشائرية والتي راح ضحيتها الكثير من المواطنين , اضافة الى اطلاق النار بصورة عشوائية في مظاهر الفرح والحزن وهذا ماخلف العديد من الضحايا , وعلى الرغم من صعوبة تحقيق مسألة حصر السلاح بيد الدولة في ظل واقع المجتمع العراقي العشائري الا ان مرحلة مابعد داعش تتطلب ضرورة ان تكون الحكومة العراقية حازمة وقوية وجادة تجاه هذه الظاهرة ولابد ان تكون هناك إرادة حقيقية ورؤية بعيدة المدى تُدعَم باستراتيجية وخطة عمل متكاملة لتحقيق هذا الغرض تبدأ بإزالة مظاهر بيع السلاح ومعاقبة الجهات التي تتاجر به وتتسع الى عمليات التحري والتفتيش وقد بدأت الحكومة بأولى الخطوات لذلك من خلال تجريم بعض التقاليد والأعراف العشائرية) .

الخاتمة

على الرغم من دحر العراق (لتنظيم داعش) سنة ٢٠١٧ وتصحيح مسار ماحصل في سنة ٢٠١٤ التي خسر بها العراق ثلث اراضيه من نينوى حتى مشارف العاصمة بغداد وانهاء دولة التمكين ألاَّ أنَّ ذلك لايعني انتهاء تهديد الإرهاب فعلياً , إذ إن سقوط دولة الخلافة المزعومة كوجود عملي لايعني انتهاء (داعش) كوجود فعلي (فكراً وممارسة) لإرتباط ذلك بجملة معطيات أبرزها يتصل بمأسساة الدولة العراقية ورسوخ منظومتها الإدارية وما يتصل بذلك من رصانة الأداء الحكومي للنخب السياسية العراقية إذ يشكل المزاج الحكومي والسلوك السياسي مفصلاً هاماً من مفاصل فاعلية الإنجاز وتشخصيص الخلل , لكن هناك جملة معطيات كانت بمثابة حافات نهاية حادة في نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات البعد الأمني التي تشكل تحدياً وجودياً خطيراً للأمن الوطني العراقي سِيَما في ظل انعدام الرؤية الاستراتيجية لأسلوب الحكم وفق مفهومه الاستراتيجي والنظمي للكتل السياسية مما ينتج عنه استمرار فشل الحكومة في بناء الدولة المدنية وفقاً للأسس والمسارات الصحيحة ما يتطلب وضع استراتيجية عملية لاستقرار الواقع العراقي بكل مفاصله ومن ثم وضع المعالجات المناسبة بهدف تجنيب الاحداث الطارئة ذات الأثر الآني الوجودي.